العمود: 1 الصفحة: 18 رقم العدد: 22291 التاريخ: 2005-04-28

"النهار" تنشر مقتطفات من كتاب غسان سلامة الجديد [4 من 4]

آخر الحلول: فلننشر الديموقراطية... ولنجعل السفارات جزر حرية !

الكاتب: سلامة غسان

المترجم: ناضر نسرين

"حين تريد أميركا إعادة صنع العالم"، تحت هذا العنوان صدر الأسبوع الماضي في باريس عن "دار فايار" الكتاب الجديد للدكتور غسان سلامة، وهو أشبه برحلة موسوعية في الفكر السياسي الأميركي منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى اختراع العدو الجديد المتمثّل تارة بالثلاثية الجهادية وطوراً بديكتاتورية صدام حسين.

بعد حلقة أولى عن تيار "المحافظين الجدد" وثانية عن الاستراتيجيا الأميركية الكبرى، وثالثة عن علاقة أميركا بأوروبا، حلقة رابعة وأخيرة حول مشروع "الدمقرطة" الأميركي.

على غرار ديفيد فروم الذي وضع كتاباً يروي فيه كيف وجد العبارة السحرية "محور الشرّ"، وضع مارك بالمر كتاباً يقول فيه إنّه أعدّ، بصفته كاتب خطب رونالد ريغان، الخطاب الذي ألقاه في حزيران 1982 والذي جعله يقول فيه إنّه "يمقت الديكتاتوريات بمختلف أشكالها" وإنّه يجب "رميها في مزبلات التاريخ". منذ ذلك الوقت، وبصفته سفيراً للولايات المتحدة في أوروبا الشرقية ثم رجل أعمال شارك دائماً في إدارة "فريدوم هاوس" وغيرها من "الائتلافات من أجل الديموقراطية في العالم"، تحوّل مادح حملة جديدة لإسقاط حوالى خمسين ديكتاتوراً حول العالم قبل سنة 2025. لذلك إذا كان بارنيت يرغب في "وصل "ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي لم يتمّ "وصله" بعد، ينوي بالمر من جهته نشر الديموقراطية فيه، والأمران سيّان لا سيما أنّ البلدان التي يعدّدها كلّ منهما هي نفسها تقريباً عدا بعض الاستثناءات. ولكل منهما الانتقاد نفسه ل"محور الشرّ": إنّه محدود جداً لأنّه يتألّف من ثلاثة بلدان فقط، أما حقل عمل أميركا فهو أكبر بكثير .

يمثّل بالمر بقوّة هذه الحملة الجديدة في شكلها الخام، وسماتها البارزة هي ثقة راسخة بأنّه يمكن تعميم سابقة أوروبا الوسطى والشرقية على باقي العالم في فترة محدودة نسبياً (جعله تفاؤله يقول عن العالم العربي "إنها المنطقة الوحيدة حيث لا يوجد حاكم واحد منتخب بطريقة ديموقراطية، لكنّها أيضاً المنطقة حيث تشير كلّ استطلاعات الرأي إلى تأييد قويّ جداً للأنظمة والقيم الديموقراطية")، واليقين بأنّ "الدمقرطة" العالمية هي في صلب المصلحة الوطنية الأميركية، وإيمان راسخ بدور القوى الخارجية في دعم القوى الديموقراطية المحلية أو حتى النيابة عنها (كتب عن السفارات الأميركية في العالم "في محيط من الطغيان، يجب أن تكون سفارة ديموقراطية جزيرة للحرية وأداة دائمة للتغيير حتى لو لم تكن بارعة على الدوام")، واستخدام كلّ الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك ("لا شكّ في أنّ التغيير غير العنيف مفضّل لكن أحياناً هناك حاجة إلى تدخّل عسكري لإطاحة ديكتاتور، لا سيما عندما يكون جزء كبير من السكّان قد اعتنق القومية التي ينادي بها الديكتاتور"). هنا أيضاً نجد التبسيطية المزدوجة للمبشّرين: العالم مقسوم إلى ديموقراطيات وديكتاتوريات، ولا يحمّل بالمر نفسه عناء وضع جدول نوعيّ حقيقي لقياس مستوى الديموقراطية الفعلي، بما في ذلك في بلاده. سرعان ما تحقّقت أمنية بالمر: تبنّى الرئيس بحرفية شبه تامة نظريّته في خطاب تنصيبه في 20 كانون الثاني 2005، واعتمد الكونغرس الأميركي في 4 آذار 2005 قانوناً جديداً حول "تعزيز الديموقراطية في العالم" بدعم من الحزبين، والذي يجعل من "السفارات الأميركية في الخارج جزر حرّية"، ويعتبر "الدمقرطة" جزءاً لا يتجزأ من المصلحة الوطنية ويخصّص للمشروع موازنة سنوية إضافية تبلغ 125 مليون دولار.

العجز الديموقراطي الذي يسود العالم العربي الإسلامي واضح جداً للعيان – وقد خصّص كاتب هذه السطور عدداً كبيراً من المؤلّفات في ربع القرن الماضي للحديث عن هذا الموضوع. في غياب كليشه كبير ومعبّئ للحشود وراء مشاريعها الواسعة في المنطقة، جعلت إدارة بوش من "الديموقراطية" كلمة السرّ. لماذا إطاحة صدام حسين؟ لإرساء الديموقراطية في العراق. لماذا ممارسة الضغوط على السعودية؟ لنشر الديموقراطية ووضع حدّ لرغبة الشبّان السعوديين في الاصطدام بأبراج نيويورك. لماذا عزل عرفات؟ لأنّه لم يكن ديموقراطياً. في تشويه كاريكاتوري للكانتية، أعلن بوش أنّ الديموقراطية والازدهار هما العلاجان الحقيقيان الوحيدان لعدم الاستقرار، وتعهّد بتصديرهما. في كانون الثاني 2005، حوّل كلمة الحرية عقيدة حقيقية بعد أن ذكرها عشرات المرّات في خطاب تنصيب من بضع صفحات.

الشعوب أكثر صرامة حيال اسرائيل

قامت هذه الحملة على فرضيّات عدّة أقلّ ما يقال عنها أنّها هشّة. وإذ كان أحد الأهداف الكامنة للفرضية الأولى دفع العرب إلى قبول الأمر الواقع في فلسطين، كانت هذه الفرضية منذ البداية مشكوكاً فيها إلى حدّ بعيد: في الواقع، كلّ شيء يشير إلى أنّ الشعوب أكثر صرامة من حكّامها حول هذه المسألة، وأنّه من شأن "الدمقرطة" أن تزيد هذه الصرامة حدّة بدلاً من أن تبدّدها. بأيّ حال، عبّر عدد من المعلّقين الإسرائيليين عن تحفّظاتهم حيال هذا المشروع (مثل هآرتس، 18 آذار 2005)، وكذلك عدد كبير من أعمدة الإدارة الأميركية (هوثورن .(وتتعلّق الفرضية الثانية باختيار العراق ليكون مسرحاً للعرض الافتتاحي. إنه خيار غريب لكن هنا أيضاً يخفي الشعار الديموقراطي حسابات لا علاقة لها بمبادئ جيفرسون أو لينكولن. كانت الفكرة المعلنة أنّ العراق كان يشكّل في ظلّ صدام حسين، النظام الأكثر استبدادية في المنطقة (وهذا ليس خطأ)، وأنّ هذا البلد كبير بما يكفي ليكون مثالاً عن الموجة الديموقراطية الجديدة ورائداً لها. لكنّ هذا

الخطاب لم يكن يذكر أنّ هذا البلد كان أيضاً، بحكم الحظر، أضعف من أن يقاوِم، وأنّه كان مرغوباً فيه بسبب إنتاجه للنفط، كما أنّ هذا الخطاب كان يجهل على ما يبدو أخطار الانفجار التي يحملها كيان فيه الكثير من الانقسامات العمودية والإتنية والطائفية. وتعتبر فرضية مختصرة أخرى أنّ الديموقراطية تسود تلقائياً بعد إطاحة الطغاة. لكن كما يلفت كاروثرز (2003) عن صواب، تظهر تجارب غرناطة وباناما وهايتي، وفي الآونة الأخيرة، أفغانستان، أنّه بعد طرد نظام ديكتاتوري بالقوّة بواسطة تدخّل أميركي، يستعيد البلد المعنيّ إجمالاً النظام الذي كان قائماً لديه قبل أن يتسلّم النظام المخلوع الحكم. والفرضية الأخيرة هي عدم وجود أيّ عائق ذي طبيعة ثقافية أو دينية أمام انتشار الديموقراطية في هذه المنطقة من العالم .ومن يظنّ العكس (مثل هانتنغتون الذي كتب أنّ الديموقراطية مهدّدة في أيّ بلد من شأن المسلمين فيه أن يصبحوا أكثرية) يكن إما خبيراً قصير النظر أو بكل بساطة عنصرياً. من المفيد المقارنة بين هذا الرفض الفظّ للثقافوية، عندما يتعلّق الأمر بالديموقراطية، واستعماله الكثيف من المحقّقين في غوانتانامو أو سجن أبو غريب لمعرفة أفضل "الأسرار" الخاصة بالثقافة المحلّية بهدف إذلال المعتقلين بحسب ثقافتهم الخاصة وجعلهم "ينهارون."

يتخوّف الديموقراطيون في المنطقة كثيراً من استغلال الخطاب الديموقراطي. راقب توماس كاروثرز (2003) أو إيمي هوثورن (2003) أو مارينا أوتاواي عن كثب في إطار مجموعة تعمل لحساب مؤسسة "كارنيغي إندومنت"، افتتان رئيسهم المراوغ والجموح ب"دمقرطة" العالم الإسلامي، وسرعان ما وجدوا تناقضات غريبة .التناقض الأوّل هو بين بوش الواقعي (الذي يرسّخ علاقاته مع أنظمة استبدادية مثل باكستان أو عدد من بلدان آسيا الوسطى لدواعي محاربة حركة "طالبان" أو لأهداف عسكرية في المدى الطويل مرتبطة بالاستراتيجيا العليا في قلب آسيا (وبوش ال"نيوريغاني" الذي يطمح إلى نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط بكامله. واكتشفوا في أفغانستان تناقضاً بين الرغبة في تحرير البلاد ودعم الميليشيات الأكثر دمويّة بهدف محاربة حركة "طالبان". وتبدي هوثورن تشكيكاً أكبر "ليس تعزيز الديموقراطية الدافع الأوّل لا في العراق ولا في فلسطين"، لأنّه من الصعب أن نأخذ على محمل الجدّ حملة مبنيّة على فرضيات خاطئة جداً من نوع "سدّدوا ضربة قويّة فيُعاقَب الراديكاليون ويهتدي المعتدلون"!

أكلاف كبيرة لنتائج هزيلة

بين عامَي 1991 و2001، أنفقت الولايات المتحدة نحو 250 مليون دولار لتعزيز الديموقراطية في العالم الإسلامي، ولم تحقّق سوى نتائج هزيلة جداً. لكن هنا أيضاً بدا نقل نموذج أوروبا الشرقية إلى العالم العربي تشويهاً كاريكاتورياً. كان أسلاف باول يلتقون بهافل وفاليسا ومنشقّين آخرين، أما من رآهم باول في القاهرة فكانوا أعضاء في حزب الرئيس أو المعارضة المستوعَبة (وذات الصفة التمثيلية الضئيلة جداً). وأكثر من ذلك، كانت الأنظمة في أوروبا الشرقية، وليس المجتمع المدني، معادية للولايات المتحدة في حين أنّ النقيض هو الصحيح في الشرق الأوسط: قد يكون "ممثّلو المجتمع المدني "ديموقراطيين لكنّهم أكثر انتقاداً من حكّامهم للدعم الأميركي لإسرائيل أو المغامرة الأميركية في العراق. والنقطة المهمّة هي أنّ هذا المجتمع المدني واسع الاطّلاع: كم مرّة نسمع في مقاهي القاهرة أو صالونات الخليج كلاماً عمّا يُعتبر انكفاء للحريات في أميركا نفسها، سواء في معاملة الزوّار المسلمين أو في بروز جهاز أمني أورويلي يعرفه سكّان المنطقة حقّ المعرفة لأنّ غالبيّتهم تعيش تحت أنظاره الفاحصة منذ عقود. ألم يكن ذلك المسؤول الرفيع المستوى في المنطقة محقاً عندما أسرّ لنا "أمام تحدٍّ كالذي يمثّله بن لادن، يتصرّف الملك فهد أو مبارك أو بوش بالطريقة نفسها في شكل عام :مراقبة متيقّظة وقمع يلامس حدود القانونية. تدّعي أميركا أنّها تريد تغييرنا، لكن لسوء حظّها نحن أيضاً نغيّرها – نحو الأسوأ"؟ يبلغ هذا الشعور المنتشر بقوّة والذي يغذّيه الاستعمال المكثّف في السجون الأميركية في العراق وأفغانستان، لوسائل تعذيب معروفة جيّداً في هذه المنطقة – يبلغ إذن عمق التبشير الديموقراطي الأميركي .

لكن لا تستطيع أنظمة المنطقة تجاهل نتائج الاندفاعة الديموقراطية الأخيرة. من الواضح أنّ الولايات المتحدة غير راضية عن بقاء عدد من الأنظمة القائمة. من خلال تمويل عام أو اعتماد قوانين مناسبة أو دعم متعدّد الشكل لنشاط المنظّمات غير الحكومية، نجحت في زعزعة أنظمة كانت على صلة واضحة بمرحلة الحرب الباردة: في صربيا وجورجيا وأوكرانيا حيث استُبدِل حكّام من الماضي غير مؤهّلين بما يكفي، بحكّام أشدّ "إصلاحيّة" وبالتأكيد أكثر ولاء للولايات المتحدة. (يُرتقب إطلاق مبادرات مماثلة في بلدان مثل مولدافيا أو بلاروسيا). وتحصل مبادرات مماثلة في العالم الإسلامي، وقد خُصِّصت موازنة من 80 مليون دولار تقريباً لإطلاق عمليّة من هذا النوع في "الشرق الأوسط الكبير". في هذه الأثناء، تشهد بلدان مثل روسيا وإيران وباكستان، وكذلك معظم بلدان آسيا الوسطى، صعوداً واضحاً للقوى الأقلّ ليبرالية، لا بل إعادة تأكيد واضحة للاستبدادية.

العالم الاسلامي ولبنان

في العالم الإسلامي، أفادت الانتخابات الرئاسية في أندونيسيا من اهتمام أميركي مماثل. وكي تثبت واشنطن أنّ موقفها المؤيّد للديموقراطية ينطبق أيضاً على البلدان الحليفة، دعت مصر، وذلك في شكل متكرّر منذ بدء ولاية بوش الثانية، إلى إجراء إصلاح يحقّق تعدّدية سياسية حقيقية. وهنّأت السعودية التي تبدأ من مستوى أدنى بكثير على شبه الانتخابات البلدية التي أطلقت مبدأ التصويت، وليس التصويت الحقيقي. وفي إيران، يذهب بوش إلى أبعد من ذلك: وعد بدعم انتفاضة ديموقراطية في حال حدوثها. صُوِّرت الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني 2005بأنّها انتصار للديموقراطية وللرجل الذي اختير ليحلّ مكان عرفات. وفي ربيع 2005، سعت كلمات مشجّعة جداً، أقرب إلى التدخّل الذي بالكاد هو مقنَّع، إلى تحرير الناخبين اللبنانيين من الكوابح التي فرضها عقدان من الوصاية السورية على بلادهم. كان الاحتفال بالذكرى الستّين لإنزال النورماندي في حزيران 2004 مناسبة لصدور أوّل بيان فرنسي-أميركي حول لبنان، وبعد أشهر عدّة من المشاورات السرّية، اتّفقت باريس وواشنطن حول المسألة وكانا معاً عرّابَي القرار 1559 الذي صدر عن مجلس الأمن ودعا من بين أمور أخرى، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. بالنسبة إلى فرنسا، أرادت أن تؤكّد رغبتها في أن يتمتّع لبنان باستقلال حقيقي، لا سيما أنّ الوصاية السورية المفروضة عليه كانت قد بدأت تشتدّ وطأة. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد كان الملفّ اللبناني هامشياً حتى تلك اللحظة، باعتبار أن واشنطن رضخت وقبلت بالوصاية المذكورة منذ النكسة التي أصابتها في هذا البلد بين عامَي 1982 و1984، وتشكّل إعادة النظر فيها من خلال القرار 1559، انقلاباً حقيقياً في السياسة الأميركية. بعد أن فرضت دمشق تمديد ولاية إميل لحود الرئاسية، وخصوصاً بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، بدأت واشنطن تمارس ضغوطاً لتسريع انسحاب القوات السورية. إدراج الحالة اللبنانية في المخطّط الإقليمي لنشر الديموقراطية مغرٍ جداً إلى درجة أنّ حركة شعبية مناهضة

لسوريا برزت في البلاد وتوسّعت منذ اغتيال الحريري .استطاعت فرنسا، المسلّحة بالانضمام الأميركي إليها، أن تفصل ملفّ الوصاية السورية على لبنان عن "الحرب العالمية على الإرهاب" وتطوّر النزاع العربي الإسرائيلي والميول المتردّدة لتغيير النظام في سوريا نفسها، على الرغم من أنّ هذه الملفّات الثلاثة عزيزة على قلب المحافظين الجدد. لكنّ الجهد الفرنسي لإقناع الأميركيين، مع أنّه جدير بالثناء، لم يستطع أن يستمرّ: كان محتّماً أن يؤدّي تطوّر الأوضاع على الساحة اللبنانية عاجلاً أم آجلاً إلى تأثير مباشر على هذه الملفّات الثلاثة، لا سيما أنّ الغربيين، وعبر التصويت على القرار 1566 غداة مجزرة بيسلان (روسيا)، زوّدوا أنفسهم أداة جديدة لمطاردة عدوّهم لا بل لزعزعة استقراره بدون اللجوء بالضرورة إلى القوّة العسكرية.

بدا إذن أنّهم يأخذون تنوّع الحالات في الاعتبار :لم تتوصّل كل البلدان إلى المستوى نفسه من المشاركة السياسية، ولا إلى إقامة العلاقات نفسها مع واشنطن، ومن شأن المقاربات الأميركية أن تكون تالياً متنوّعة بالقدر نفسه. وكان محتّماً على بوش أن يفوز في هذه اللعبة، على الأقلّ في المدى القصير: كان يدرج في رصيده الخاص كلّ تقدّم ديموقراطي في المنطقة، حتى عندما تكون العملية قد سبقت "حملته" الجديدة وحتى عندما لا يكون للولايات المتحدة أيّ علاقة بالإنجازات المحتملة. أما في حال العرقلة أو الانكفاء، فالذنب يتحمّله "طغيان" محلّي قاسٍ جداً. وكان من الممكن التشكيك في دقّة المقاربة لكن ليس في تصميم بوش.

الانتخابات لقوننة الانقلاب الخارجي

ولكن في البلدان حيث سبق تغيير النظام بواسطة الوسائل العسكرية إجراء الانتخابات، خضعت واشنطن للاختبار الأصعب: كان يجب أن تثبت أنّ تدخّل القوّات الأميركية يعطي اندفاعة سريعة للتاريخ في الاتجاه الصحيح، فتشرّع بذلك الحرب في عيون العالم بأسره مع إنشاء نظام جديد في الوقت نفسه. وقد سمحت الانتخابات الرئاسية الأفغانية في خريف 2004 بتحقيق هذه الأمنية إلى حدّ بعيد: لم تنجح حركة "طالبان" في منع إجراء الانتخابات، وتنافس عشرات المرشّحين على المنصب، وترسّخت إلى حدّ كبير شرعيّة الرجل المفضّل لدى واشنطن (قرضاي) الذي كان يحتلّ المنصب أصلاً. بعد ثلاثة أشهر، بدا أنّ الانتخابات العراقية لتشكيل جمعية تأسيسية – وبدون أن تكون "النصر الساحق "الذي رحّب به بوش – تحدث تأثيراً مماثلاً: في خطوة أذهلت المجموعات التي تعهّدت إفشال الانتخابات وغالبية المراقبين، اختار أكثر من ثمانية مليون عراقي ممثّليهم من حوالى مئة لائحة موزَّعة حسب النسبية الكاملة. بدون التقليل من شأن شجاعة هؤلاء الناخبين، وبدون إنكار حجم هذه المشاركة، تجدر الإشارة إلى أنّ السنّة قاطعوا هذه الانتخابات في غالبيّتهم الساحقة لأنّهم اعتبروها عن حقّ إلى حدّ ما، إحصاء للمجموعات المختلفة أكثر منه انتخابات بكلّ معنى الكلمة. ويتعزّز هذا الانطباع انطلاقاً من واقع أنّ مجموعات كردية متنافسة لا بل تنصب العداء بعضها لبعض شكّلت ائتلافاً بهدف "تدعيم المجموعة الكردية"، في حين أنّ اللائحة التي دعمها آية الله علي السيستاني علناً (والذي كان إصراره على إجراء الانتخابات المحفّز الأساسي وراء تنظيمها) تضمّنت إحدى عشرة مجموعة شيعية مختلفة، ومتخاصمة في معظم الأحيان، وذلك في سبيل زيادة حجم "التصويت الشيعي". أضعفت هذه الممارسة، رغم أنّها كانت مشجّعة جداً، الأحزاب المتعدّدة الطائفة وجرّدت الانتخابات من معناها الحقيقي محوّلة إياها خصومة بين مجموعات أساسية بدلاً من منافسة بين أحزاب سياسية. وهنا أيضاً زادت الانتخابات من قانونية "الانقلاب الخارجي" الذي نفّذه، في أفغانستان كما في العراق، الجيش الأميركي. على غرار الإصلاحات الخجولة في مصر أو في الملكيات النفطية العربية في الخليج، أظهرت هاتان التجربتان البارزتان جداً أنّ المهمّة التي حدّدها "القديس جورج" في البيت الأبيض لولايته الثانية، بدأت تعطي نتائج ملموسة قادرة على جعل الناس ينسون خيبات الأمل (مولدافيا) أو المقاومات (بلاروسيا) أو الانكفاءات (روسيا، إيران) التي سُجِّلت في أماكن أخرى.

يطرح الجمع بين التدخّل العسكري و"الدمقرطة" مشكلات تتخطّى حساب النقاط التي يسجّلها جورج دبليو بوش أو لا يسجّلها. المشكلة الأولى هي هذا الانتشار للوجود العسكري الأميركي في المنطقة الذي يزداد وضوحاً مع الأيام والذي يصدم الرأي العام في شكل خاص ويربط الديموقراطية بالتضحية رغماً عن الإرادة بجانب من السيادة. هل يجب أن تُنشَر الديموقراطية على حساب الاستقلال، مع ضغوط وعقوبات لا بل تدخّلات؟ هذا مصدر تشويش كبير للأذهان لأنّ المقايضة مثيرة جداً للإشكالية. والخسائر في الأرواح البشرية المترتّبة عن هذا الانتقال ليست بأقلّ إيلاماً. حتى المدافعين الأكثر حماسة عن الانتخابات العراقية يمكنهم أن يتساءلوا بطريقة مشروعة إذا كانت تستحقّ العشرين شهراً من الخلل والقتل وعدم الأمان التي سبقتها والتي أودت بحياة عشرات آلاف العراقيين، ولم تكن الانتخابات كافية على الإطلاق لوضع حدّ لهذه الحالة. وليس أقلّ خطورة معرفة إن كانت "الدمقرطة" تستطيع حقاً أن تسبق (إعادة) بناء الدولة في البلدان التي انهارت فيها الدولة من تلقاء نفسها (الصومال) أو دُمِّرت بالقوّة (العراق) .في سبيل بناء ديموقراطية، يجب أن تكون الدولة غير معطّلة، وفي سبيل ترسيخ هذه الديموقراطية، نحتاج إلى ديموقراطيين. يحفّز إجراء الانتخابات هذين الشرطين لكنّه لا يستطيع أن يحلّ مكانهما بسهولة.

بعد تنظيم الانتخابات طُرِحت مشكلة أخرى لا تقتصر مطلقاً على العراق، وقد كشفت عنها صحيفة "واشنطن بوست" في شكل مفاجئ عندما عنونت "300 مليار دولار لإنتاج تيوقراطية". إنها طريقة للتشكيك في فضائل حرب مكلفة انتهت بإرساء نظام سياسي يؤدّي فيه رجال الدين دوراً أساسياً. وأمام نتائج الانتخابات، بدأت الشكوك أيضاً تساور صحيفة "وول ستريت جورنال" (3 آذار 2005) التي هي دائماً في الخطّ الأمامي في الدفاع عن الحرب.

وزاد دوف زاخيم، الذي كان جزءاً من إدارات جمهورية عدّة، على ذلك محذّراً حكومته من مخاطر الرغبة الشديدة في نشر الديموقراطية في العالم الإسلامي معتبراً أنّها الطريقة الوحيدة لمساعدة "المتطرّفين المتعصّبين" على تسلّم الحكم بشرعيّة تامة (لوس أنجلوس تايمس، 27 شباط 2005). إذن لن تكون تكلفة "الدمقرطة" التي بدأ السكّان المحليون يشعرون بها من حيث فقدان السيادة أو عدم الاستقرار، أقلّ وطأة على أميركا نفسها التي، وبينما تهنّئ نفسها برؤية الديموقراطية تتقدّم، ستستمرّ في تكبّد الخسائر الاستراتيجية لصالح أخصامها الأكثر إثارة للخشية. الحجّة التي تستعملها الأنظمة القائمة لتبرير نفورها من الانتخابات الحرّة تُستعمل الآن في أميركا نفسها حيث يسود نوع من الحنين لأنظمة استبدادية لم يكن الاختلاط بها سهلاً بالتأكيد لكن كان يمكن مفاوضتها، والأهمّ من ذلك أنّها كانت تجيد "الإمساك" بشعوبها. هذا ما كان "الواقعيّون" يكرّرونه للدعوة إلى التكيّف مع روسيا والصين باسم المصلحة الوطنية، والحجّة نفسها تتكرّر الآن في الحديث عن العالم الإسلامي (انظر على سبيل المثال المديح الذي يغدقه مارشال بريجير على النظام التونسي في "ناشونال إنترست"، خريف 2003) باسم الاستقرار الذي هو الضمان الحقيقي والوحيد للتدفّق المنتظم للواردات النفطية، وكذلك لإغلاق السراي في وجه جماعات الملتحين.

تولّد سياسة التدخّل الأميركية، التي يدعمها أحياناً الاتحاد الأوروبي، نتائج أكيدة لكنّها تتسبّب في الوقت نفسه بمخاوف جديدة وتبرّر انكفاءات حقيقية. وفي العالم الإسلامي في شكل خاص، تولّد سياسة التدخّل هذه مزيجاً من الأمل والخوف والرفض. ما زال أنصار الديموقراطية يشكّكون في النيّات الأميركية وفي جدّية مشروعهم على حدّ سواء، لا سيّما أنّ السياسات الفعلية التي تتبعها الولايات المتحدة تشبه سياسات الماضي أكثر منه السياسات المعلنة في التصريحات الرسمية، كما يقول كاروثرز (2005). في الواقع، "الحرّية" التي نصّب بوش نفسه بطلاً لها مبهمة جداً إلى درجة أنّها لا تتخطّى حدود الشعار. إذا كان الأمر يتعلّق بحرية التعبير، يجب القول إنّها الآن في حالة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين عاماً. لكنّ هذا التقدّم المدهش لم يكن نتيجة حملة أميركية أو اهتداء الحكّام بقدر ما كان نتيجة ثورة المعلومات التي، ومن خلال الربط بين البلدان المختلفة بواسطة التصوير البرقي والهاتف والتلفزيون والأقمار الاصطناعية والإنترنت، جعلت المراقبين الرسميين عاطلين حكماً عن العمل .وإذا كان الأمر يتعلّق بحرية الأسواق، لا يمكننا سوى أن نلحظ النفور شبه العام من التوجيهية الاقتصادية لحضارة معروفة ببازاراتها، والتي لا تجد أيّ صعوبة في العودة إلى تقاليد تجارية سلفيّة. أما إذا كان الأمر يتعلّق بحرّية اختيار الحكّام، فالعالم الإسلامي يواجه مشكلة كبيرة: من شأن سياسة التدخّل الدون كيشوتية التي يعتمدها بوش والتي تتميزّ بفرضيّاتها التبسيطية، أن تكون مضرّة أكثر منه مفيدة، لأنّ العالم الإسلامي شهد في السنوات العشرين الأخيرة "إصلاحات" سياسية أدّت في مفارقة غريبة إلى تراجع حقيقي. اعتمدت أنظمة جمهورية منطقاً سلالياً عن طريق الاستفتاء العام، انتُخِبت برلمانات ديموقراطياً وجُرّدت استبدادياً من سلطات حقيقية، وفي كلّ مكان ليس فوز الإسلاميين في الانتخابات مصدر قلق للسلطات القائمة وحسب بل أيضاً للأقليات الإتنية أو الدينية والأوساط الليبرالية و/أو التحديثية اجتماعياً. يسبّب هذا كلّه تخوّفاً حقيقياً من الدعوات لنشر الديموقراطية سواء أطلقها مناضل محلّي أو رئيس أميركي. التآكل الفعلي لفكرة الديموقراطية هو الآن الشغل الشاغل للديموقراطيين في المنطقة الذين يعيرون آذاناً مشكّكة لا بل متوجّسة للتبشير بالديموقراطية الذي يقوم به بوش، لأنّ هؤلاء الديموقراطيين يشاطرون مجتمعاتهم إلى حدّ كبير صورة سلبية جداً عن أميركا إلى درجة أنّهم مضطرّون مسبقاً إلى فصل أنفسهم بقوّة عن أميركا ورئيسها كيّ يجرؤوا على التحدّث عن الديموقراطية. يمكن التفكير حتّى في أنّ أفضل طريقة كي تساعد أميركا الديموقراطيين في العالم الإسلامي هي أن تتركهم بسلام – وهي عبارة سمعها كاتب هذه السطور آلاف المرّات.

وفي شكل أعمق، يواجه الديموقراطي، سواء كان الرئيس بوش أو مناضلاً محلياً، مشكلة أخرى: آثار "الدمقرطة" على رفاه السكّان. من لا يعرف أنّ معدّل النموّ في روسيا بلغ 8 في المئة عام 2004 بينما كانت في ذروة الانكفاء الديموقراطي، أو أنّ الصين حافظت على معدّل نمو بلغ 9 إلى 10 في المئة طوال أكثر من عقد مع الإبقاء على نظام الحزب الواحد؟ في رأي من لا يعتبرون (أو لا يعتبرون حتى اليوم) أنّ النظام الديموقراطي مفيد في ذاته ولذاته، يجب أخذ هذه الملاحظات بالاعتبار. فهي تظهر في أيّ حال خيبة أمل من الديموقراطية في أميركا اللاتينية وفي أفريقيا جنوب الصحراء وفي العالم الإسلامي. هل البطل الجديد في "الحرب على الطغيان" مدرك لذلك؟ يُتابَع سلوكه حيال الصين وروسيا عن كثب، بما في ذلك في العالم الإسلامي. وإذا كانت واقعيّته المحتملة إزاء هذين البلدين تتغلّب على مهمّته المناهضة للطغيان، فرصيده المحدود جداً لدى المسلمين سيتضاءل أكثر فأكثر لأنّهم سيقتنعون، إذا لم يكونوا قد اقتنعوا، بأنّ الأنظمة الطاغية الوحيدة التي يريد هذا البطل القضاء عليها هي الأنظمة الإسلامية والمناهضة للولايات المتحدة.

بعد النجاح في طرد الأوروبيين عقب حرب السويس ثم الاتحاد السوفياتي بعد عقدين، بدأت أميركا تتورّط أكثر فأكثر في شؤون الشرق الأوسط. ساهمت ديبلوماسيّتها في تحقيق العديد من الاختراقات المهمّة من اتفاقات كامب ديفيد بين المصريين والإسرائيليين عام 1978 إلى الاتفاقات بين السودانيين في كانون الثاني 2005. ولكن في وقت كانت الآلة العسكرية الأميركية تنحسر في العالم، كانت تزداد ثقلاً وحجماً في الشرق الأوسط، في شكل أو في آخر. أميركا موجودة عسكرياً في ثلاثة أرباع البلدان الممتدّة من باكستان إلى المغرب. في الخليج، أنشأت آلية قويّة ومنوّعة جداً إلى درجة أنّه يمكن التحدّث عن احتلال بحكم الأمر الواقع لهذا اللسان البحري الحسّاس جداً. بعد دخول أميركا هذا الجزء من العالم، ازداد نفوذها إلى حدّ كبير، مع الحفاظ على حلفائها وتهميش منافسيها واحتواء أعدائها. على غرار مغنطيس، يجذب الشرق الأوسط هذه القوّة البعيدة. لا تتمكّن من الحدّ من اعتمادها على النفط ولا من تورّطها في النزاعات الشرق الأوسطية، هذا إذا افترضنا أنّها تفكّر في ذلك.

التورط الأميركي عميق جداً

وقد انطبع هذا الالتزام أيضاً بانتكاسات: رفض حلفاء أميركا تجاوز خصوماتهم لتشكيل جبهة مشتركة، العجز عن التوصّل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني، سقوط شاه إيران، وإذلال من هنا وهناك في لبنان. لا شكّ في أنّ نموّ النفوذ الأميركي أيقظ رفضاً قديماً وتسبّب باعتراضات جديدة. لكن على امتداد ثلاثين عاماً، كانت الحصيلة في عيون واشنطن، إيجابية جداً: ربحت الولايات المتحدة الحرب البادرة في الشرق الأوسط قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً من سقوط جدار برلين عبر تحقيق المصالحة بين السادات وبيغن، وتشجيع إيران والعراق على خوض حرب أخوية، وتأمين التدفّق المستمرّ للنفط وإقامة علاقات تعاون عسكري وأمني شبه سرّية مع غالبية الحكّام في المنطقة، وطرد القوّات العراقية من الكويت، وبالتأكيد عبر مساعدة إسرائيل كي تزداد قوّة يوماً بعد يوم. كان تقدّم ما يمحو ذكرى انتكاسة سابقة، والإخفاقات المحدودة تشكّل انطلاقات جديدة .

ماذا تغيّر منذ عام 2001؟ كان التورّط عميقاً جداً والوجود العسكري مثبّتاً إلى حدّ بعيد والتأثير الديبلوماسي مشهوداً له في كلّ مكان. ليس التطوّر الجديد إذن في تركيز جديد على منطقة كانت أصلاً في صلب الاهتمامات الأميركية مما دفع الولايات المتحدة إلى استحداث حوالى خمسين نقطة دعم عسكري في المنطقة منذ عام 1980. الجديد هو في التفاقم الكبير للرهانات. من الآن فصاعداً تقامر أميركا بكلّ شيء: أصبح الاستثمار السياسي والديبلوماسي والعسكري الضروري للفوز في المعركة على الإرهاب والتمرّد العراقي والبرنامج النووي الإيراني، وعلى المجابهة من الحلفاء والمعارضة من الأخصام على حدّ سواء –أصبح إذن هائلاً جداً. بات يترتّب على واشنطن دفع السعوديين نحو الإصلاح والإسرائيليين نحو الانسحاب، وتهدئة الأوضاع في أفغانستان والعراق بدون المساهمة في زيادة النفوذ الإقليمي لإيران، والإبقاء على النظام الباكستاني مع منعه من بيع أسراره النووية، والمكوث في شكل مستمرّ في أفريقيا الشمالية بدون استفزاز حلفائها الأوروبيين. أضفت هجمات 11 أيلول طابعاً دراماتياً قوياً جداً على مهمة ضخمة في الأصل، وأضاف إليها العراق نفحة مأسوية جداً. تحوّل العالم مشاهداً شبه متفاعل يتفرّج على مشهد شرق أوسطي حيث حددّ بطل بعيد، قويّ لكن أحياناً تائه، مهمّة هائلة لنفسه .

إذا كان النجاح غير مضمون على الإطلاق، فالفشل لا يُعوَّض. أصبح تداخل القوّة الأميركية في العالم الإسلامي كبيراً جداً إلى درجة أنّ من شأن نجاحها أن يتحوّل مصدراً للاضطرابات، وانسحابها مرادفاً للالتباس والفوضى وربما أيضاً الكارثة. سيتوجّب إعادة صنع كلّ شيء في المنطقة، وسيسيل بلا شكّ المزيد من العَرَق والدماء. من شأن النجاح أن يغيّر النظام العالمي لكنّ الفشل سيحدث فيه خللاً عميقاً. وفي أميركا نفسها، ستكون نتائج النجاح أو الفشل هائلة .هل نغالي إذا فكّرنا في أنّه على ضفاف نهر الفرات، لا يتحدّد في هذه اللحظة مصير مغامرة وحسب بل أيضاً مسار البلد الذي أطلقها؟ في حال الهزيمة، هل سيكون هناك "تناذر عراقي" على غرار التناذر الفيتنامي، وماذا ستكون عوارضه؟ هل سينكفئ الجبّار المصاب من جديد، إلى وجره أم أنّه سيسعى إلى بذل المزيد من الجهود في هروب إلى الأمام خطير جداً ويفتقر إلى التخطيط الكافي؟

سنشهد على تطوّرات جديدة، تارة سارّة وطوراً لا، في هذه المغامرات الحربيّة، وعلى عمليّات سلام أيضاً. وستنقضي سنوات عدّة إضافية قبل أن يصبح من الممكن حقاً أن نضع جردة لهذه الحقبة الجديدة الحافلة بالرهانات الوجودية. وكي تكون التطوّرات السارّة أكثر من غير السارّة، يجب أن تتوقّف أميركا عن اعتبار الآخرين مجرّد شهود على حروبها. يجب أن يتوقّف البطل عن رفض آراء الآخرين في العالم، وعندما يجد نفسه غارقاً في وحول مغامراته المنفردة، يطلب نجدتهم، ولو متأخّراً. لا تستطيع أميركا وحدها أن تربح الحرب ولا أن تفرض السلام. يجب أن يحلّ الكورس مكان الغناء المنفرد، حيث تستطيع القوى المحلّية أولاً لكن أيضاً البلدان الأخرى التي لها اعتبار في العالم، والتي تهمّها منطقة الشرق الأوسط على الأقلّ بقدر ما تهمّ أميركا، أن تُسمِع صوتها.